



الزهرة زاوي  
رئيسة اللجنة



جواد شعيب  
مقرر الموضوع

## فعلية حقوق الطفل، مسؤولية الجميع

يلاحظ المجلس في هذا التقرير أنه رغم التقدم الكبير الذي أحرزه المغرب خلال العقود الأخيرة في مجال حقوق الطفل، لا تزال هناك العديد من المعايير والممارسات الاجتماعية التي تلحق أضرارا بالأطفال، كما أن العديد من الأطفال القاصرين ما فتئوا يتعرضون لأشكال شديدة من العنف على وجه الخصوص. كما أن السياسات العمومية ذات الصلة بقضايا الطفولة مازالت تعرف قصورا على مستوى التنسيق والتتبع والتقييم.

### توصيات المجلس

وفي هذا الشأن، يدعو المجلس إلى مراجعة القانون رقم 05.14 المتعلق بمؤسسات الحماية الاجتماعية بتضمينه معايير ومقاييس التكفل بالأطفال، وكذا إجبارية التبليغ عن أعمال العنف ضد الأطفال.

كما يتعلق الأمر بتنفيذ سياسة قضائية ملائمة للقاصرين تعتمد تدابير بديلة عن حرمانهم من الحرية ووضعهم في المؤسسات، والوقاية الفعلية من التهديد والنص على عقوبات مشددة ضد مرتكبي العنف ضد الأطفال واستغلالهم.

علاوة على ذلك، يقترح المجلس عددا من التوصيات الرامية إلى حماية الأطفال من أي شكل من أشكال الاستغلال، وضمان ولوجهم إلى العلاجات، وتحسين اندماجهم في الوسط الدراسي، وتعزيز رفاهم من خلال تعزيز مشاركتهم في الأنشطة الثقافية والرياضية.

يوصي المجلس أولا باعتماد سياسة حقيقية مندمجة، على المستوى الحكومي، من أجل حماية الطفولة، عن طريق إدماج حقوق الطفل في السياسات العمومية وفي إعداد ميزانيات القطاعات الوزارية المعنية.

المجلس بإدراج السياسة العمومية المندمجة لحماية الأطفال ضمن قانون - إطار، بهدف ضمان استدامتها وتجانسها اللازمين؛ ويتعلق الأمر بقانون - إطار يعاد من خلاله تحديد مسؤوليات ومهام الفاعلين، بما فيها مسؤوليات ومهام وزارة الشباب والرياضة في مجال حماية الطفولة.

ويوصي المجلس بأن يتم تنزيل مخططات العمل الخاصة بالأطفال على المستوى الجهوي، من خلال خلق لجان جهوية وإقليمية لحماية الطفولة، ووضع آليات على الصعيد الترابي مكلفة بالرصد والتبليغ والتكفل بالأطفال في وضعية صعبة أو في خطر.

كما يؤكد المجلس في الأخير على الحاجة الملحة إلى الدعم المؤسسي، عبر إحداث المجلس الاستشاري للأسرة والطفولة، الذي ينبغي أن يساهم أساسا في النهوض بالحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وكذا عبر إحداث آلية للانتصاف مستقلة داخل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، تكون مختصة في مراقبة حقوق الطفل، ولها صلاحية تلقي الشكايات الصادرة عن الأطفال ومعالجتها.